

# الدكتور جيمس س. سبيجل، الأخلاق المسيحية، الجلسة 15 عقوبة الإعدام

جيم سبيجل وتيد هيلدبراندت © 2024

هذا هو الدكتور جيمس سبيجل في تعاليمه عن الأخلاق المسيحية. هذه هي الجلسة 15 حول عقوبة الإعدام.

حسناً، القضية التالية التي سنناقشها هي عقوبة الإعدام وعقوبة الإعدام. سنبدأ بالنظر في بعض القضايا القانونية المهمة في تاريخ عقوبة الإعدام في الولايات المتحدة ثم نتناول المسألة الأخلاقية

هل يمكن اعتبار عقوبة الإعدام شكلاً مبرراً من أشكال العقاب؟ في عام 1972، قضت القضية القانونية فورمان ضد جورجيا بأن عقوبة الإعدام، كما كانت تُطبق آنذاك، غير دستورية في حالة العقوبة القاسية وغير العادية. في ذلك الوقت، كانت وسائل عقوبة الإعدام هي الصعق الكهربائي، والكرسي الكهربائي، وغرفة الغاز والشنق، وفرقة الإعدام رمياً بالرصاص. وكان هذا قبل الحقنة القاتلة

ومن المثير للاهتمام أن القرار الذي اتخذته المحكمة العليا كان بأغلبية خمسة مقابل أربعة، ولكن لم تتداخل أي من الحجج الرئيسية التي استخدمها أو أكد عليها أي من هؤلاء القضاة الخمسة مع بعضها البعض. وعلى هذا فقد صدرت خمسة آراء أغلبية مختلفة دفاعاً عن هذا القرار، ولكنها جميعاً اتفقت على أن عقوبة الإعدام غير دستورية لأنها في أي من هذه الطرق من طرق التطبيق تشكل عقوبة قاسية وغير عادية. حسناً، لم يستمر حظر عقوبة الإعدام سوى أربع سنوات

في عام 1976، صدر قرار آخر عن المحكمة العليا، في قضية جريج ضد جورجيا، حيث قضت المحكمة بأن عقوبة الإعدام ليست بالضرورة غير دستورية لعدد من الأسباب. أولاً، قد تتفق مع معايير اللياقة، وقد تعمل كرادع، ولا يتم تطبيقها بشكل تعسفي. لذا، فهي مجرد فجوة قصيرة في تاريخ القانون الأمريكي فيما يتعلق بالسماح بعقوبة الإعدام أو السماح بها

ورغم أن عقوبة الإعدام لم تُطبَّق في العديد من الولايات في بلادنا، إلا أن الأمر متروك للولايات. ففي قضية ماكلوسكي ضد كيمب في عام 1987، قضت المحكمة بأن عقوبة الإعدام ليست مخالفة للدستور على الرغم من حقيقة مفادها أن قتلة البيض أكثر عرضة للإعدام من قتلة السود. وهذه الحجة، كما سنرى، كثيراً ما تُطرح لصالح إلغاء عقوبة الإعدام

فيما يلي بعض الإحصائيات المتعلقة بعمليات الإعدام في الولايات المتحدة منذ قضية جريج ضد جورجيا % من عام 1976 حتى عام 2019. من بين الذين تم إعدامهم، كان 56% من البيض، و34% من السود، و9% من ذوي الأصول الأسبانية. وكان ضحايا هذه الجرائم 76% من البيض، و15% من السود، و7% من ذوي الأصول الأسبانية

ومن بين الذين تم إعدامهم، لم يكن هناك سوى 16 امرأة. ومن المفيد أن نبدأ مناقشتنا هنا بشأن عقوبة الإعدام من خلال تأطير هذا في إطار فهم عام لما تعنيه العقوبة بشكل عام. لقد قدم الفيلسوفان أولين وبيري ما أسميه أفضل تعريف للعقوبة، وهو التعريف العام للعقوبة الذي رأيته

إن العقاب يُعرَّف عمومًا بأنه الألم أو الأذى الذي يلحقه شخص ما بسلطة شرعية حُكِم عليه بالذنب لانتهاك قانون أو قاعدة. لذا، إذا كان هذا تعريفًا عامًا جيدًا للعقاب، فيجب أن ينطبق على جميع السياقات التي نتحدث فيها عن العقوبة، سواء كانت معاقبة شخص ما على نوع من الجناية أو الجنحة أو شيء مثل انتهاك

، قانون المرور أو انتهاك قاعدة داخل مؤسسة أو عقوبة في سياق عائلي. لذا، فإننا نستخدم كلمة عقوبة، ونطبق العقوبة في كل هذه السياقات المختلفة وكل هذه المستويات المختلفة من المجتمع.

هل ينطبق هذا الفهم للعقاب على كل هذه الحالات؟ أعتقد أنه ينطبق. فهو الألم أو الأذى الذي يلحقه شخص ما بسلطة شرعية حُكِمَ عليه بالذنب لانتهاك قانون أو قاعدة. بعد ذلك، يمكننا أن نسأل ما هي أفضل أو مناسبة نظرية عامة للعقاب من حيث غرضه. ومرة أخرى، يمكن أن ينطبق هذا على العقوبة على جميع المستويات أيضًا، كما يمكن تطبيق كل نظريات العقوبة هذه.

الرافضون إن العقوبة تُفرض لردع السلوك الخاطيء سواء من خلال سلوك الجاني المعين في حالة معينة، أو الشخص الذي يُعاقب، أو الآخرين الذين قد يُغرون بارتكاب نفس النوع من الجريمة أو الفعل الخاطيء. لذا فإن الرافضين يقولون إن العقوبة تهدف إلى ردع أو تثبيط السلوك السيئ. ويقول الإصلاحيون أو أنصار إعادة التأهيل إن العقوبة تهدف إلى إعادة تأهيل الجاني لجعله عضوًا منتجًا ومطيعًا للقانون في المجتمع.

وأخيرًا، هناك مبدأ العقاب، وهو الرأي القائل بأن العقوبة تُفرض لأن الجاني يستحقها في المقام الأول. إنها استجابة عادلة ومنصفة تحترم استقلال الجاني فضلًا عن قيمة الضحية. إذن هذه هي التوجهات الثلاثة العامة للعقاب، ولا أعتقد أنه يتعين عليك تأكيد أحدها على حساب التوجهات الأخرى.

عادة ما يميل المفكرون في هذه القضية إلى التأكيد على أحدها فوق الآخرين، ولكن يمكن للمرء أن يكون انتقاميًا، على سبيل المثال، ويؤكد أن الغرض الرئيسي من العقوبة هو إعطاء العقوبة ما تستحقه. العقوبة هي استجابة عادلة ومنصفة للجريمة، والتي لها أيضًا تأثير رادع كنوع من الآثار الجانبية الإيجابية أو الوظيفة الثانوية، والتي قد تخدم أيضًا في إصلاح الجاني أو المجرم. التقاليد الأخلاقية، والنظريات الأخلاقية، ونهجها العام لعقوبة الإعدام، فقط لتسليط الضوء على بعض منها.

إن المنفعي إما أن يبرر أو يدين عقوبة الإعدام أو العقوبة في حد ذاتها أو بشكل عام على أساس الفوائد أو الأضرار التي قد تجلبها للمجتمع. وبالتالي فإن المنفعي يفضل اعتبارات الردع وكذلك إعادة التأهيل عندما يتعلق الأمر بالعقاب. وعندما يتعلق الأمر بعقوبة الإعدام، فإن إعادة التأهيل أمر غير وارد بالتأكيد، ولكن الردع قد يكون بارزًا في دعم المنفعي لعقوبة الإعدام إذا كان مؤيدًا لها.

في الأخلاق الكانطية، تميل عقوبة الإعدام إلى التبرير على أساس الاستقلال الشخصي، والفكرة القائلة بأن عقوبة الإعدام تحترم إرادة الجاني. وسوف يزعم العديد من أتباع كانط أن عقوبة الإعدام تحترم إرادة الجاني بالفعل، وهو ما يتفق أيضًا مع الطريقة التي دافع بها الفيلسوف هيجل عن عقوبة الإعدام، حيث يقول إن هناك شخصًا اختار أن يقتل شخصًا آخر، وفي القيام بذلك، فإنه يختار أيضًا أن يموت هو نفسه. إنهم في "الأساس يعلنون للسلطات القانونية": خذوا حياتي.

، لقد قتلت هذا الشخص. اقتلوني أيضًا. هذا ما اختاره الشخص بقتله. لذا، سيكون هذا نهجًا أقرب إلى كانط، والذي يفضل عقوبة الإعدام.

عندما يتعلق الأمر بالقانون الطبيعي واللاهوت الأخلاقي، ففي هذا التقليد، سيكون هناك مبرر أو إدانة لعقوبة الإعدام على أساس اعتبارات قدسية الحياة، على وجه الخصوص. وهناك خلاف داخل هذا التقليد، داخل التقليد اليهودي المسيحي، حول ما إذا كان ينبغي استخدام عقوبة الإعدام اليوم، عقوبة الإعدام اليوم في مجتمعنا. لذا، دعونا ننظر إلى الحجج المؤيدة والمعارضة، وقد قمت بإعداد هذا بطريقة تجعل أحد كبار المؤيدين لعقوبة الإعدام ومنتقدًا رئيسيًا لعقوبة الإعدام يناقشان حججهما بشكل أساسي، على الرغم من أن المقالات التي استقيت منها حججهما لا تتفاعل حقًا مع بعضها البعض.

لقد قمت بإعداده بطريقة تجعله يبدو وكأنه حوار لأنهم يتعاملون مع نفس الحجج. أحد المنتقدين الرئيسيين لعقوبة الإعدام هو هوغو بادال، الذي يسلط الضوء على مشكلة التوزيع غير المتكافئ التي أبرزها العديد من الآخرين. الظلم في حقيقة أن قتلة البيض هم أكثر عرضة لتلقي عقوبة الإعدام من قتلة الأقليات.

ويبدو أن هذا الأمر ذو أهمية إحصائية. لذا، ألا ينبغي أن يدفعنا هذا إلى الابتعاد عن عقوبة الإعدام لأنها تُطبق بشكل غير متساوٍ؟ إذا كنا سنواجه موقفاً غير عادل من حيث التطبيق عند تطبيق عقوبة الإعدام، فلا ينبغي لنا أن نطبقها على الإطلاق. ومن بين المؤيدين الرئيسيين لعقوبة الإعدام إرنست فان دام هاج.

إن رد بادال على هذه الحجة هو أن التطبيق غير المتساوي لعقوبة الإعدام لا يعني أن عقوبة الإعدام في حد ذاتها غير عادلة. بل إنها تظهر فقط أننا بحاجة إلى تطبيق هذه العقوبة بعناية أكبر وبقدر أعظم من الانتباه إلى كيفية معاملة قتلة البيض مقارنة بقتلة الأقليات. وهناك حجة أخرى يسوقها بادال تتعلق بمشكلة أخطاء العدالة لأن بعض الأبرياء يُقتلون.

ونحن نعلم هذا لأن هناك العديد والعديد من الأشخاص الذين كانوا ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام ثم تمت تبرئتهم فيما بعد. ولولا سنوات وسنوات من الاستئنافات التي حالت دون تنفيذ حكم الإعدام النهائي، لكانوا قد أعدموا قبل أن تكتشف براءتهم. لذا، لا شك أن هناك العديد من الأشخاص الأبرياء الذين أدينوا ظلماً، ثم أعدموا.

وهذه مأساة لا بد من تجنبها في كل الأحوال. لذا يقول إننا في حاجة إلى إنهاء عقوبة الإعدام، لأنه إذا أجرينا حساباتنا على أساس كل حالات التبرئة واكتشاف الإدانة الخاطئة، فإن أفضل تقدير هو أن نحو أربع مرات في العام يُدان شخص بريء بارتكاب جريمة قتل. ومرة أخرى، في كثير من الحالات، أو على الأقل في بعض الحالات، يمكننا أن نكون على ثقة من أن هؤلاء ينتهي بهم الأمر إلى انتظار تنفيذ حكم الإعدام في نهاية المطاف.

،إن رد فان دن هاج على هذا هو أن هناك العديد من الأنشطة البشرية التي تؤدي إلى موت أشخاص أبرياء ولكننا لا نوقف هذه الأنشطة بسبب ذلك. نحن ندرك فقط أن هذه مجرد نتيجة مؤسفة لوسائل النقل عالية السرعة. هناك الآلاف، بل عدة آلاف من الوفيات كل عام على الطرق والطرق السريعة في أمريكا.

ولكنني لم أسمع أحداً يزعم أننا لا ينبغي لنا أن نقود السيارات أو أننا ينبغي لنا أن نفعل ذلك، بل وحتى أننا ينبغي لنا أن نخفض الحد الأقصى للسرعة على الطرق السريعة بشكل كبير. ولم أسمع قط مثل هذه الحجة. أو حتى الناس الذين يعملون في مواقع البناء.

هناك أشخاص يعملون في مباني شاهقة الارتفاع أو في مواقع خطيرة أخرى تتعلق بالبناء، ويموت منهم، المئات أو الآلاف كل عام بسبب إصابات خطيرة. ويموت العديد من الناس كل عام في مثل هذه السياقات. لكننا لا نحظر ذلك. ولا نقول، حسناً، دعونا لا نبني مباني شاهقة الارتفاع.

إن هذا من شأنه أن ينقذ حياة الكثيرين. ولكننا نقول إن هذا الأمر يتماشى مع طبيعة المنطقة. أعني أن هذا يبدو قاسياً، ولكننا نريد أن تكون مبانينا شاهقة.

،نريد أن نستغل المساحة العقارية إلى أقصى حد، ونريد أن نتمكن من القيادة بسرعة، وكل شيء آخر. لذا، نعم، كل عام يموت ثلاثة أو أربعة أو خمسة آلاف شخص في حوادث سيارات. إنه أمر مؤسف.

مرة أخرى، قد يبدو الأمر قاسياً بعض الشيء، لكن هذا هو نوع التبادل الذي قمنا به من أجل الحرية والراحة لذا، في هذا السياق، حسناً، لنفترض أن بعض الأشخاص قُتلوا. يموت أشخاص أبرياء من عام لآخر بسبب الإدانات الخاطئة.

ثم هناك آخرون يقبعون في السجن ولا يدفعون بالضرورة عقوبة الإعدام، ولكننا نعلم أن هناك الكثير من الأبرياء في السجن. ولكن ماذا ستفعل؟ هل ستتوقف عن سجن الناس؟ هل ستنتهي نظام العدالة الجنائية؟ قد تقول، حسناً، كما هو الحال مع البناء والنقل، إنه أمر مؤسف، ولكن كما تعلمون، هذه مجرد نتيجة حزينة لكل هذه الجوانب المختلفة للمجتمع المدني. لذا فهذه حجة مثيرة للاهتمام في الرد

وهناك حجة أخرى يسوقها بيداو تستند إلى فكرة مفادها أن عقوبة الإعدام ليست رادعاً كما قد يبدو. ويزعم كثيرون أن فرض عقوبة الإعدام يعني أن الناس سوف يصبحون أقل ميلاً إلى ارتكاب جرائم تستوجب الإعدام ولكن أين الدليل الإحصائي القاطع على أن عقوبة الإعدام تشكل رادعاً أفضل من السجن مدى الحياة؟ وعلى هذا فإن الأمر لا يتعلق بعقوبة الإعدام في مقابل عدم فرض أي عقوبة على الإطلاق

من الواضح أن عقوبة الإعدام تشكل رادعاً أفضل من عدم فرض أي عقوبة على الجرائم الخطيرة. والسؤال هو ما إذا كانت عقوبة الإعدام تشكل رادعاً أفضل من السجن مدى الحياة دون إطلاق سراح مشروط. ولم يثبت ذلك حتى الآن

إن رد فان دن هاج يستند إلى حقائق أساسية تتعلق بالنفس البشرية. فهو يقول إن التجربة تثبت أن كلما كان التهديد والعقوبة أعظم، كلما كان ردعها أقوى. ولكنه يؤكد أن الرد على هذا النحو يعني في واقع الأمر التعامل مع الرادعين وفقاً لشروطهم الخاصة، وهو ما لا ينبغي لنا أن نفعله

لا نحتاج إلى إثبات أن عقوبة الإعدام تشكل رادعاً أعظم من السجن مدى الحياة، لأن الحجة الرئيسية لصالح عقوبة الإعدام لا تقوم على الردع أو أي نتيجة طيبة أخرى. بل إنها تتعلق بالعدالة. فالشخص الذي يقتل شخصاً آخر لابد وأن يدفع حياته ثمناً لذلك. ولابد وأن تساوي العقوبة الجريمة. وهذا هو رد فان دين هاج على هذه الحجة

وأخيراً، يقدم بيدو حجة تستند إلى هذا الاهتمام النفعي بالتكلفة

إن تطبيق عقوبة الإعدام يشكل عبئاً مالياً هائلاً، على الأقل في مجتمعنا، حيث نتمتع بالإجراءات القانونية الواجبة بموجب القانون. وهناك استثناءات تلو الآخر، وقد وصلت العديد من هذه القضايا إلى المحكمة العليا ولكن حتى في غياب ذلك، فإن عملية الاستئناف، حيث تستغرق كل استئناف نحو عام أو نحو ذلك، قد تستمر لعقد أو أكثر من الزمان

في واقع الأمر، من المعتاد أن ينتظر المحكوم عليهم بالإعدام عشرة أعوام أو أكثر قبل أن يتم إعدامهم في النهاية. وهذا يشكل عبئاً مالياً هائلاً على نظام العدالة الجنائية. فلماذا لا ننقذ المجتمع وحكومتنا والكثير من الأموال ونجعل السجن مدى الحياة دون الإفراج المشروط هو العقوبة القصوى؟ وبهذا نتخلص من هذا العبء المالي الضخم وفي الوقت نفسه نقضي على القلق بشأن مقتل الأبرياء

يرد فان دن هاج على ذلك قائلاً إنه مرة أخرى، يتعين علينا أن نضع في الاعتبار البديل وتكلفة إبقاء شخص ما في السجن لمدة 20 أو 30 أو 40 أو 50 عامًا وإطعامه وإيوائه في السجن. هذا ليس رخيصاً، بينما على الأقل عندما يتم إعدام شخص ما، يتم توفير كل هذه التكاليف. لذا، من يدري، ربما يتبين أن التكلفة الإجمالية للسجن مدى الحياة وعقوبة الإعدام متساوية أو متقاربة إلى حد كبير

إذن، هناك عدد من الحجج الفلسفية، وحجج فلسفية شائعة جدًا، وإيجابيات وسلبيات فيما يتعلق بعقوبة الإعدام. والآن، دعونا ننتقل إلى بعض الحجج الكتابية المؤيدة والمعارضة. لصالح عقوبة الإعدام، يُقال إن العهد القديم ينص على عقوبة الإعدام، كما في سفر التكوين 9، 6، حيث يقول الله، "كل من سافك دم الإنسان من قبل الإنسان يُسفك دمه، لأنه على صورة الله عمل الله الإنسان".

لذا، فإن الفكرة هي أن عقوبة الإعدام مناسبة لأن الناس خلقوا على صورة الله. لكن الرد على هذا هو أن هذا استخدام غير متسق لقانون العهد القديم حيث يوجد عدد من الجرائم الأخرى التي تستحق عقوبة الإعدام في العهد القديم أيضًا، مثل الاغتصاب، والاختطاف، وزنا المحارم، والعديد من أشكال السلوك الأخرى التي لا نفكر اليوم حتى في تطبيق عقوبة الإعدام عليها. فلماذا نطبق عقوبة الإعدام بشكل انتقائي على القتل بينما لا نطبقها على كل هذه الأشياء الأخرى إذا أردنا أن نكون كتابيين بشأنها؟ أيضًا، نحن لا نعيش في ظل حكم ديني اليوم كما كان الحال في إسرائيل القديمة.

هناك حجة أخرى لصالح عقوبة الإعدام تستند إلى مقطع مهم من العهد الجديد، وتحديدًا في رسالة رومية حيث يستشهد الرسول بولس بأداة الموت، السيف. وإليك جزء من هذا المقطع، الآيتان 4 و5 في رسالة 13، رومية 13، حيث يقول بولس إن صاحب السلطة هو خادم الله لخيرك، ولكن إذا أخطأت، فخف، لأن الحكام لا يحملون السيف عبثًا. إنهم خدام الله، عملاء الغضب، لإنزال العقاب على مرتكب الخطأ.

لذلك، من الضروري الخضوع للسلطات، ليس فقط بسبب العقوبة المحتملة ولكن أيضًا كمسألة ضمير. لذلك، يستشهد بالسيف على وجه التحديد في هذا السياق. ما هو السيف؟ لا تضرب الناس بالسيف.

لا تضربهم بالسياط، بل تقتلهم بالسيف، فهو أداة الموت.

إن كثيرين سوف يعتبرون هذه الآية بمثابة تأكيد ضمني لعقوبة الإعدام. ورداً على ذلك، يزعم كثيرون أن سياق هذه الآية لا يتعلق بالجرائم التي تستوجب الإعدام، بل يتعلق بالضرائب وطاعة الحكام. وهو يستخدم هذا كمثال على ضرورة خضوعنا للسلطات الحاكمة.

إن بولس ليس مهتمًا هنا في المقام الأول، أو ربما لم يكن مهتمًا على الإطلاق، بالمناقشة حول عقوبة الإعدام. لذا، فهذه هي الإجابة المعتادة على هذه الحجة. وفيما يتعلق بالحجج ضد عقوبة الإعدام من وجهة نظر الكتاب المقدس، فإن أحد خطوط التفكير يستند إلى التأكيد الكتابي على الرحمة، والذي نراه في أماكن متعددة في جميع أنحاء الكتاب المقدس.

يقول يسوع، طوبى للرحماء، فإنهم سيُرحمون في متى 5. وفي يوحنا 8، في هذه القصة الرائعة عن يسوع وهذه المرأة التي تم ضبطها في حالة الزنا، يبدو أن يسوع يرفض تطبيق شريعة العهد القديم على حالتها. تتذكرون أن هذه المرأة تم إحضارها أمام يسوع، التي تم ضبطها في حالة الزنا. قال الفريسيون، ماذا تقول يا معلم؟ يقول القانون اقتلها.

ما حكمك؟ إنه يكتب على التراب. لا يجيب في البداية. يكررون السؤال.

وأخيراً، وقف وخاطبهم، وفي النهاية قال لهم: من كان منكم بلا خطيئة فليرمها بحجر أولاً، فقاموا واحداً تلو الآخر، من الأكبر إلى الأصغر، وألقوا حجارتهم وانصرفوا.

إنها قصة مؤثرة، ومن الواضح أنها عمل من أعمال الرحمة. ثم يتحدث إلى المرأة ويقول لها: أين ذهب الذين حكموا عليك بالإعدام؟ لم يعد هناك من يحكم عليك بالإعدام.

ثم يقول لها: أنا أيضًا لا أدينك. الآن اذهبي واتركي حياتك المليئة بالخطيئة. إنه لا يعفيها من المسؤولية تمامًا. إنها دعوة قوية جدًا للتوبة. وأنت تعلم أن هذا لا بد وأن كان له تأثير عميق عليها. لقد أظهر لها الرحمة، لكنه أخبرها أنها بحاجة إلى التوبة وترك حياة الخطيئة.

قصة قوية. ولكن الجدير بالذكر أنه لم يأمر أو يوافق هؤلاء الزعماء الدينيين على رجمها، رغم أنهم أرادوا ذلك. فماذا نقول ردًا على ذلك؟ سيرد كثيرون بالقول إن هذا لا يمنع عقوبة الإعدام.

لا يدل هذا على أن يسوع كان ضد عقوبة الإعدام. وفي هذه الحالة، فإن الزعم أو الإيحاء بأن يسوع لم يلتزم بشريعة العهد القديم هو مجرد خطأ. لأنه إذا كان عليهم أن يطبقوا شريعة العهد القديم في هذه الحالة، فلا بد أن يكون شريك المرأة في الجريمة الأخلاقية حاضرًا هنا.

أين هو؟ كما قال بوب دي لان ذات مرة، لا يمكنك ممارسة الحب بمفردك. كان لا بد أن يكون لها شريك في هذه الجريمة الأخلاقية. وحقيقة أنه لم يكن هناك معها، لكي تحاكمه، أظهرت أنهم انحرفوا بالفعل عن معيار العهد القديم.

لذا، فإن تركه لها لم يكن مجرد انتهاك واضح أو إلغاء لقانون العهد القديم. لذا فهذه مناقشة مثيرة للاهتمام الأمر معقد بسبب حقيقة أن هذا المقطع في يوحنا 8 ليس موجودًا في أكثر المخطوطات التوراتية موثوقة.

ولذلك، أعلم أن هناك قساوسة لن يلجأوا حتى إلى هذا المقطع للوعظ. فهو بالتأكيد يتوافق مع ما نعرفه عن يسوع، والصورة التي نراها له في المواد الإنجيلية. إنه بالضبط النوع من الأشياء التي كان ليفعلها.

ولكن حقيقة أن المخطوطات الأكثر موثوقية لا تحتوي على هذه العبارة تجعل بعض العلماء والقساوسة يترددون قليلاً. وهناك بعض الحيرة فيما يتصل بمدى الاعتماد على هذه العبارة، وخاصة عند تطبيقها على قضية مثل هذه. وبعد ذلك، هناك حجة أخرى مناهضة لعقوبة الإعدام في الكتاب المقدس تستشهد بفكرة مفادها أن المعايير الموسوية كانت لتحرم تطبيق عقوبة الإعدام اليوم، على الأقل في العديد من الحالات.

وكما نصت شريعة العهد القديم، أو كما تناولت قضية عقوبة الإعدام، كان لا بد من وجود شاهدين أو أكثر، وكان لزاماً على شهود العيان أن يساعدوا في تنفيذ الإعدام. وكان من المفترض أن أكون أول من يرمي الحجارة وأن أبدأ في رجم الشخص حتى الموت. وفي تطبيقاتنا المعاصرة للحالية لعقوبة الإعدام في هذا البلد، لا يشترط ذلك.

لا يلزم أن يكون لديك شاهدان أو أكثر. في بعض الحالات، يكون الأمر كذلك، كما في حالة جيمس هولمز. إنه القاتل الذي ظهر في فيلم باتمان والذي قتل عشرة أشخاص أو نحو ذلك في أحد المسارح قبل عدة سنوات.

لقد رأى الكثير من الناس ذلك. لذا، إذا حُكم عليه بالإعدام، فإن هذا الشرط المحدد سوف يتم الوفاء به ولكن كانت هناك العديد من الحالات والعديد من الأشخاص الذين ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام فيهم في جميع أنحاء البلاد حيث لم يشاهدتهم أحد وهم يقومون بذلك.

إن هذا مجرد دليل قاطع على أنواع أخرى من الجرائم. ومن المؤكد أننا لا نطلب من شهود العيان المساعدة في سحب الرافعات أو الضغط على الأزرار لبدء الحقنة القاتلة أو أي شيء من هذا القبيل. إن العبقرية العملية، في هذا الشرط الوارد في العهد القديم بشأن شهود العيان الذين يساعدون في تنفيذ الإعدام هي أنه إذا كذبوا فإنهم في هذه العملية يصبحون مذنبين، ليس بشكل غير مباشر فحسب، بل وبشكل مباشر، بقتل شخص بريء.

ناهيك عن حقيقة أنه سيكون من الصعب التمسك بقصتك الكاذبة، مع العلم أنك ستضطر في الواقع إلى المشاركة في قتل هذا الشخص، وردًا على هذه الحجة، غالبًا ما يتم طرح النقطة بأن هذه مسائل إجرائية لا علاقة لها بعدالة عقوبة الإعدام في حد ذاتها. إن مبدأ الحياة مقابل الحياة، أو مبدأ العقوبة، هو شيء يتجاوز الأزمنة والثقافات.

كانت هناك متطلبات إجرائية معينة في العهد القديم فيما يتعلق بطلب شاهدين أو أكثر وشهود يساهمون في العملية الفعلية لقتل الشخص المذنب. لكن هذا مجرد إجراء. الشيء الرئيسي هو أن هذا هو أو يمكن أن يكون، في كثير من الحالات، عقوبة عادلة لجريمة.

علاوة على ذلك، كثيراً ما يُشار إلى أن متطلب وجود شاهدين أو أكثر يتعلق باليقين. إنه ضمان معرفي مفاده أنه من المعروف بلا أدنى شك أن هذا الشخص مذنب لأن لدينا هذين الشاهدين. ربما نستطيع اليوم، من خلال الاختبارات الجينية، أن نثبت ذلك بشكل نهائي، بنفس القدر من اليقين الذي يتمتع به شاهد العيان.

نحن نعلم أن شهود العيان قد يتعرضون للتضليل أو الارتباك. وربما تكون الاختبارات الجينية، في بعض الحالات، أكثر تأكيدًا وتوفر المزيد من الثقة في ذنب فرد معين. وقد يتم استخدام شهادة شهود العيان في بعض الحالات.

إذن، هذه هي الاستجابة. إذن، هذا هو ما سنفعله. هذه مراجعة للحجج الرئيسية، الفلسفية واللاهوتية، المؤيدة والمعارضة لعقوبة الإعدام.

هذا هو الدكتور جيمس سبيجل في محاضراته عن الأخلاق المسيحية. هذه هي الجلسة رقم 15 حول عقوبة الإعدام.